



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الادارة المركزية
للسياست والإجراءات الجمركية
الادارة العامة لسياسات والإجراءات
ادارة بحوث التشريعات الرقابية

منشور استيراد رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٢

(إشارة الى :-)

* قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها

* قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢٠/٢٠٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢
الحاق ب :-

* منشور استيراد رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ والمعلن به قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠٠٢/١٦٥

* منشور استيراد رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ والمعلن به قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠٠٧/٦٠٣

* منشور استيراد رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠

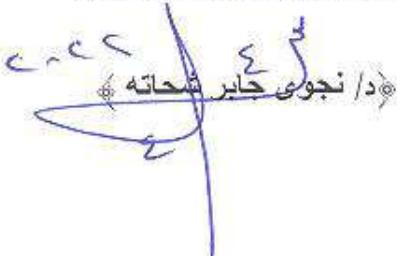
يراعى اتباع ما يلى وتنفيذها بكل دقة ،،،،

* يطبق كتاب معالي الدكتورة / وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٦ والمطبوع خلفه

وتفضلو ا بقبول وافر التحيية

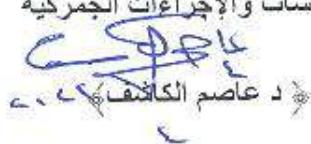
رئيس الادارة المركزية
للسياست والإجراءات الجمركية

د/ نجوى حابر شحاته



مدير عام الادارة العامة
للسياست والإجراءات الجمركية

د عاصم الكاشف



براءة ملك
٢٠٢٢/١١/٢٤

تم رسمياً في : ٣ رمضان ١٤٤٣ھ
الموافق ٤ أبريل ٢٠٢٢

السيد الاستاذ /

نے اسی میں 1966ء کی گردانی کی۔

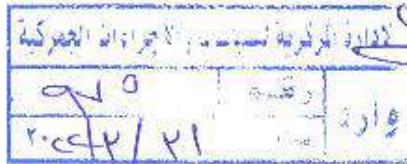
2022/3/26

5488 :-

卷之三

١٢٠٣١٢٠٣١٢٠٣

٤- لا يجاوز ٢٪ (جداً) -
ـ ٨٪ مساحة بناء المدخل
ـ ٨٪ مساحة المدخل



جمهوريّة مصر العَرْبِيَّةُ
وزارَةُ الْتَّجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ
الْوَزَّارَةُ

السيد الدكتور / محمد معيط
وزير المالية

١٢٣

يطيب لي أن أشيد بالتعاون المثمر والبناء بين وزارتكم المؤقتة ووزارة التجارة والصناعة، وجهودكم الدؤوبة من أجل تيسير الإجراءات الجمركية في إطار خطة الدولة للتنمية الشاملة والتحول الرقمي.

والحالا بكتابنا رقم ١٩٧٧١ المؤرخ ٢٠٢١ بشأن التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التنسيقية لمجموعة العمل المشكلة برئاسة السيد اللواء أ.ح / أمين عام مجلس الوزراء بمتابعة الإجراءات المتخذة للتصريف في بضائع وروابط المهم الخزينة بالموانئ والساحات الحمر كست.

وفي ضوء الاجتماع الذي تم عقده بمقر مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بحضور ممثلي كل من (قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية - جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة - الهيئة العامة لخدمات الحكومية)، حيث أشار السيد ممثل جهاز تنظيم إدارة المخلفات إلى وجود عدد (١٤) شركة مخصة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز تنظيم إدارة المخلفات للتخلص من مثل هذه الأصناف.

وياماً إلى كتاب السيدة الدكتورة / وزيرة البيئة المتضمن الموافقة على التخلص الآمن من هذه الأجهزة عن طريق البيع برسم إعادة التدوير للشركات المرخصة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمعتمدة من جهاز تنظيم إدارة المخلفات، وبالنسبة للأجزاء الخطرة في حالة عدم إمكانية إعادة تدويرها أو التخلص الآمن منها تلتزم هذه الشركات بتصديرها إلى خارج البلاد ويتم متابعة ذلك من خلال جهاز تنظيم إدارة المخلفات بالتنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

أشرف بالإفادة بأن الوزارة تتفق على استثناء أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها والأجهزة المكهربائية التي وافقت وزارة البيئة على التخلص منها. والواردة بكتاب السيد المستشار، النائب العام من أحكام القرارات الوزارية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٤ ورقم ٦٠٢ لسنة ٢٠٠٧ وذلك بشرط تولي الجهات والأجهزة الرقابية كل فيما يخصه مرافقه ومتابعته تنفيذ وتطبيق هذه الشركات للضوابط والاحكام والاشتراطات الواردة بالقوانين ذات الصلة. مع ضرورة الالتزام بالحصول على الموافقة المكتابية اللازمة عن كل تصرف من جهاز تنظيم إدارة المخلفات وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون تنظيم إدارة المخلفات ولائحته التنفيذية. على أن يتولى جهاز تنظيم إدارة المخلفات بالتنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية متابعة الشركات لإعادة تصدير الأجزاء الخطرة في حالة عدم إمكانية إعادة تدويرها أو التخلص، الأمان منها.

رجاء التفضل بالإحاطة والتحكّم بالتنبيه إلى اتخاذ ما ترونه سيادتكم مناسياً في هذا الشأن.

وأنا إذ أعتبر الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص تقديرى لشخصكم الكريم، متممياً امتداداً أواصر التحاون فيما يبتنا بمقاييس صالح الوطن.

وتفضليوا بقبول فائق الاحترام ...



۲۰۲۲ مارسی: تحریر افغانی

عبد الرحمن أحمد